الواقع العربي والدولي. وصار لزاماً عليها العمل للحفاظ على هذا الوجود، من جهة، ومتابعة النشاط لتكتيل الشعب الفلسطيني حولها باعتبارها العنوان الوطني لقضيته، من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، دفعت المنظمة، مستفيدة من تعقيد الظروف التي أحاطت بعملية فك الارتباط على الجبهة الأردنية، وبدعومة (بغير قصد) بالعنت الاسرائيلي، لتكريس وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، عربياً ودولياً، بشكل معلن. فكان ذلك في قمة الرباط التي تحولت فيها مقررات قمة الجزائر السرية الى مقررات علنية، وقبل الأردن بها لعدم وجود خيار آخر امامه، كما تكرس هذا الطابع للمنظمة بإقرار الامم المتحدة في العام نفسه (١٩٧٤) بحقها في حضور كافة مناقشات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، ومنحت وضع عضو مراقب في الهيئة الدولية.

وباعتبار أن «منظمة التحرير الفلسطينية عضو في «الأسرة العربية»، تابعت نشاطها من داخل الاطار العربي «كحجر عثرة في طريق التسوية»، وحملت صفة «الرقم الصعب»، واعترف العرب باستحالة التسوية دون موافقتها: «يوجد حالياً في المنطقة قيادة للشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير الفلسطينية... وأرى انه عند بحث حقوق الشعب الفلسطيني، لا بد لهذه الحقوق أن تُقرر من قبل هذه القيادة»[٤٧].

واعترف العالم، بما في ذلك الاسرائيليون ايضاً، باستحالة التسوية دون الفلسطينيين: «ان المسألة الفلسطينية، نتيجة عدة تطورات مختلفة، صارت لدى الاسرائيليين داخلة في نطاق السياسة التطبيقية، ولذلك تواجه اسرائيل الآن، حكومة وشعباً، ضرورة الاجابة عن عدة اسئلة معينة خاصة بالفلسطينيين»[٤٨]. فالعرب تحدثوا عن قيادة للشعب الفلسطيني صاحبة قرار، والاسرائيليون تحدثوا عن الفلسطينيين باعتبارهم سكاناً على «ارض اسرائيل» يجب حل مشكلتهم، فتعثرت التسوية، حتى بدا «الاختراق» الذي مثلته زيارة السادات للقدس في العام ١٩٧٧، وكان نتيجتها اتفاق كامب ديفيد الذي أعلن في ختامه مستشار الأمن القومي للرئيس الاميركي، بريجنسكي، «باي باي منظمة التحرير». كما طالب وزير الخارجية الاميركي الحالي، جورج شولتس، الدول العربية، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، بـ «تجريد منظمة التحرير من حق تمثيل الفلسطينيين»[٤٩].

موضوعات للحوار

قال ياسر عرفات في العام ١٩٧٣: «ان مصلحة قضيتنا تتطلب أن نكون آخر المتكلمين»، وبعد مرور اثني عشر عاماً صار من مصلحة القضية الفلسطينية أن يكون الفلسطينيون «اول المتكلمين لا آخرهم». ولا بد من قول ما يجب ان يقال.

ونلخص ما استعرضناه فيما سبق في النقاط التالية:

(أ) حقائق

١ ـ فُرض حضور القضية الفلسطينية، بما هي قضية سياسية، على كافة الاطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط، بغض النظر عن التوصيفات التي يطلقها هذا الجانب أو ذاك عليها.

٢ ـ سيادة نهج التوجه نحو التسوية مع اسرائيل عربياً والاعتراف بوجودها كدولة من دول الشرق الأوسط، بغض النظر عمّا يمكن ان ينجم عن ذلك الاعتراف القانوني من علاقات،